



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: السياسة العامة واداء النظام السياسي

اسم الكاتب: د. ثامر كامل محمد الخزرجي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/73>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/03 22:50 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

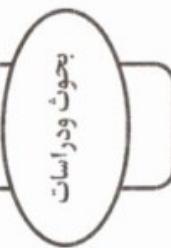
تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



السياسة العامة واداء النظام السياسي

الدكتور

ثامر كامل محمد الخزرجي^(*)



تمهيد

البالغين أو كبار السن الذين يجتمعون على هيئة مجلس يتخذ القرارات في ضوء معايير المجتمع وعاداته وتقاليد، وفي النظم الملكية ضمت ابنة صنع السياسات الملوك وأعوانهم، وتميزت الامبراطوريات بوجود بناء متخصص في اعداد هذه السياسات، وشهد القرن التاسع عشر ظهور الأحزاب وازدياد دور الجماهير في الحياة السياسية، وذهن العاملن مهذا لظهور نمط صنع السياسات عن طريق الوزارة والبرلمان.

وبمعنى أوضح ان النظام السياسي في كل دولة هو الذي يحدد كيفية رسم السياسة العامة وبالتالي يحدد دور الأفراد والجماعات غير الرسمية في تحديد المشكلة وطرحها على الحكومة وفي استخلاص الحلول البديلة والاختيارات من بينها، ويعين القنوات التي يمكن عن طريقها

تحولت الدول الغربية من أنظمة الحكم السلطوية أو الوليغارشية مع حق اقتراح محدود إلى الانظمة الديمقراطية، وتزايد استخدام سلطة الدولة لتلبية احتياجات الناس ومطالبهم، وانتجت العملية السياسية الديمقراطية (دولة الرفاه) مع برامج للضمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم العام، ومع تعاظم مستوى الإنفاق في معظم الدول الصناعية ظهر عدداً من المشاكل، وهكذا فتحت العلاقة البسيطة بين التحول إلى الديمقراطية، ومميزات الرفاه في العقود الأولى من القرن العشرين الطريق أمام وضع أكثر اشكالية. وكل ذلك إلى جانب جهود في ميدان المعرفة الاجتماعية غير معزول عن هذه الاشكالية كان قد بلور أهمية السياسة العامة.

وفي النظم البسيطة سابقاً كانت تتمثل المؤسسة المعنية بتنظيم وصنع القرارات في مجموعة من الذكور

^(*) مدير التطوير والبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، مؤسسات المجتمع المدني، الصحافة والرأي العام، الامكانيات والموارد المتاحة، وطبيعة الظرف العام للبلد بما تتطوّر عليه من قيود وروادع ومزايا وفرص وحوافز سواء كانت داخلية أم خارجية.
- يفيد ما تقدم أن صنع السياسة العامة ليس عملية سهلة باي حال من الاحوال بل هي عملية على درجة من الصعوبة والتعقيد، فهي عملية حركية بالغة الحساسية وتشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات وعوامل الضغط التي يؤدي تداخلها وتفاعلها المستمران الى انتاج سلسلة من ردود الفعل التي تتصرف بدورها الى كل جوانب العمل داخل النظام السياسي^١.
- وتتصف هذه العملية-أي صنع السياسة العامة-بعدة خصائص، وتمر بمراحل متعددة تختلف في حدتها وتعقدها من دولة الى اخرى وفقاً لعوامل كثيرة اهمها شكل النظام السياسي أو نظام الحكم في كل منها^٢. وعلى هذا فان لهذا البحث مقاصد وأهدافاً متعددة، فهو مدخل مركز للتعرف على ماهية السياسة العامة والخصائص التي ينبغي أن تتسم بها عملية صنع السياسة العامة، ومراحل هذه العملية، وأليات صياغة مقتراحاتها، واعتماد السياسة المقترحة، وتهيئة وادمة مستلزمات تنفيذها وتحليل آليات العلاقة بين السياسة العامة والتبيّن السياسية وانعكاسات هذه العلاقة على اداء
- للافراد والجماعات احداث تأثير في اجراءات العمل الحكومي وفي اصحاب سلطة اتخاذ القرار السياسي الرسمي بما يرتب على الحكومة تبني حلولاً يقتربونها كسياسة عامة. كما ان نظام الحكم او النظم السياسي هو الذي يحدد أيضا خطوات العمل الرسمي التي تتبع داخل الحكومة لدراسة المشكلة العامة وتخطيط وصنع السياسة العامة لحلها، واقرار هذه السياسة، وتمويلها، وتنفيذها، وتقدير آثارها ونتائج تنفيذها. ويحدد الاجهزة التي تساهم في هذه العمليات ودور كل منها وكيفية التسويق بينها للوصول إلى قرار سياسة عامة تتحقق رضاء عاماً^٣. وعلى هذا تتميز السياسة العامة التي يقرّرها وينفذها النظام السياسي بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كل جوانب الحياة في المجتمع.
- أما صنع السياسات الحكومية أو العامة لحل مشكل المجتمع فهي عملية سياسية في المقام الاول، وتحتفل في طبيعتها واجراءاتها من دولة الى اخرى تبعاً للنظام السياسي ودور الاجهزة الحكومية وغير الحكومية في كل منها، وبمعنى اقرب للوضوح يمكن القول ان السياسة العامة هي نتاج تفاعل ديناميكي معقد يتم في اطار نظام فكري ببني سياسي محدد تشتّرک فيه عناصر معينة رسمية وغير رسمية يحدّدها النظم السياسي واهم هذه العناصر هي: دستور الحكم في الدولة، الايديولوجية أو الفلسفية السياسية للسلطة الحاكمة، السلطة

اما "توماس داي" فيرى ان السياسة العامة هي (ما تقتله وما لا تقتله الحكومة).^٦

ويعرفها "ريتشارد هوفربرت" على انها (مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام).^٧

اما "ريتشارد روز" فعرف السياسة العامة بانها (سلسلة من الانشطة المتراقبة قليلاً او كثيراً، وان نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلاً وليس قرارات منفصلة).^٨

يعنى ان السياسة العامة ليست قراراً ب فعل شيء وإنما برنامج أو نسق من الانشطة غير المحددة.
ويعرفها "الاستاذ خيري عبد القوى" بانها تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول الى اتفاق على تعریف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المعايير بينها، تمهدأ لاختيار البديل الذي يفتقر اقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تتطوي على حل مرض المشكلة.^٩

وقد عرفها "جيمس الدرسون" بقوله (فالسياسة هي برنامج عمل هادف يعقبه اداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع) وهذا التعريف يركز على ما يتم فعله في اطار ما يستوجب أو يراد فيه تمييزاً للسياسة عن القرار

النظام السياسي. ونتخلى ان يفضى هذا البحث إلى تقديم رؤية مبسطة للعلاقة الصارمة بين النظم السياسية والسياسات العامة و بما يلبي حاجة صانعي السياسة إلى قدرة إستراتيجية لمعالجة معارض الحكم وأزماته و عمليات اتخاذ القرار.

لذا فان هذا البحث ينطلق من فرضية مفادها ان عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها تعد عملية جوهرية في اطار اداء النظام السياسي، يعنى ان عملية صناعة القرار هي الرابطة والقاسم المشترك بين النظام السياسي والسياسة العامة، اي ان وحدة اتخاذ القرار تتحمل الوزر الاكبر حين تفشل السياسة العامة في تحقيق أهدافها، لأن ذلك يعني فشلها في تحقيق التنمية السياسية من ناحية وتراجع ادوار النظام السياسي وتقليل فرص المجتمع من ناحية ثانية.

أولاً : ماهية السياسة العامة: ١. تعريف السياسة العامة:

تتعدد تعاريفات مصطلح السياسة العامة شأن غيره من المصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية فعرفها كارل فريدريك على انها (برنامج عمل مقترن لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوسيع الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود) يعنى انها سلوك موجه وهادف. وعرفها "روبرت ايستون" تعريفاً واسعاً بقوله انها (العلاقة بين الوحدة الحكومية وبينها).

- المسؤولون وهم الذين يتمتعون بالسلطات لرسم السياسات والتصرف في إطار صلاحياتهم التي تكون عامة مفيدة ومحددة وليس مطلقة^{١٤}.
- ٢. عناصر السياسة العامة:** يمكن فهم مصطلح السياسة بصورة أدق حينما يجرا إلى عناصره الأساسية التي تتمثل في مطلب السياسة العامة، القرارات، التصريحات، المخرجات، العائد، وليس من الضروري أن تظهر هذه العناصر بنفس التسلسل في الواقع العملي، وفيما يلي عرض موجز لهذه العناصر^{١٥}:
- أ. مطلب السياسة:** وتشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الآخرين سواء كانوا من الأهالي أم من الرسميين الفاعلين في النظام السياسي، وذلك للتحرك إزاء قضية معينة أو التوقف عن المضي في اتجاه ما، فالمطلب المطروحة من جانب العامة تولد الحاجة إلى اثارة الانتباه لسياسات عامة وتعد نقطة البدء في دراسة عملية صنعها.
- ب. قرارات السياسة العامة:** وتشمل ما يصدره صانوو القرارات والموظفوون العموميون المخولون بإصدار الإرادات الملكية والمراسيم والأوامر والتوجيهات الحركية لل فعل الحكومي، فقرارات السياسة العامة هي غير القرارات الروتينية المعادة.
- الذي هو مجرد خيار من بين عدة خيارات أو بدائل^{١٦}.
- ولعل ذلك يقودنا بحسب "الاستاذ كمال العنوفي" إلى توضيح العلاقة بين القرار والسياسة، فالقرار اختيار أحد البديل المطروحة لمواجهة موقف معين، ولا يخفى أن ممارسة السلطة تقضي اتخاذ العديد من القرارات، ومن المحتمل أن تجيء هذه القرارات غير منسقة فيما بينها نظراً لاختلاف شخصيات صانعي القرار والمصالح التي يمثلونها فضلاً عن حجم ونوعية المعلومات المتاحة، وب بدون التنسيق بين الخيارات القرارية، يتخطى النظم السياسي، ولضمان الحد الأدنى من التنسيق على الأقل، توافرت الدول على وضع نظام هرمي بمقضاه تكون القرارات الفردية تابعة لمجاميع قرارية اسمى واكثر تجریداً تسمى السياسات، لذا فإن السياسة هي بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة او ميدان معين^{١٧}.
- وبضاف إلى ذلك فإن السياسة العامة هي تلك التي تطورها الأجهزة الحكومية من خلال مسؤولياتها كما ان بعض القوى غير الحكومية أو غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني) قد تسهم أو تؤثر في رسم بعض السياسات العامة وتطورها، بيد ان خصوصية هذه السياسات تستمد من كونها متخذة من قبل السلطات المخولة، او النظم السياسي ، وهو لاء عادة هم المشرعون والقياديون والحكام والملوك والرؤساء والمجالس والهيئات العليا، انهم هم

الأخيرة يمكن تناولها كمتغير ثابع، عندما يثور التساؤل حول ماهية القوى البيئية والخصائص المؤسسية التي تسمى في تحكيم السياسة وتحديد مضمونها، وفضلاً عن ذلك قد ينظر إليها كمتغير أصيل فيتعلق السؤال بالنتائج التي تطرحها السياسة العامة على البيئة والنظام السياسي، ومثل هذه التساؤلات وغيرها تنتري المعرفة بالروابط بين البيئة والتفاعلات السياسية والسياسة العامة وهو مما يساعد على التطوير النظري للعلم الاجتماعي بصفة عامة.

ب. أسباب مهنية: يعني أن دراسة السياسة العامة توفر للباحث السياسي امكانية توظيف معارفه في حل المشكلات العملية، إذ ينبع أن تخلص هذه الدراسات إلى توصيات بشأن ماهية السياسات الملائمة لتحقيق الأهداف المبتغاة.

ج. أسباب سياسية: يعني التأكيد من أن الدولة تبني الأفضل من السياسات لتحقيق الأهداف العامة، فغالباً يتعدد القول بأن علم السياسة لا بد له من دور يلعبه في مواجهة الإزمات التي يمر بها المجتمع وأن علماء السياسة العامة ملزمون اثباتاً بالعمل على تطوير السياسة العامة وأثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الأداء الحكومي في الميادين المختلفة.

ج. الخطاب والتصريرات الرسمية: وهي تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عامة، وتشمل الأوامر الشفهية والتصريرات القانونية والضوابط المحددة للسلوك واراء الحكم والقضاء وحتى خطاب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها والاعمال الموجهة نحوها، وقد تكون هذه التوجهات خامضة لحياناً الامر الذي يقود إلى اختلاف وجهات النظر إثناء تفسيرها، وكذلك يحدث حول ما تصدره مستويات حكومية مختلفة من التصريرات.

د. مخرجات السياسة العامة: وهي الانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة وفي ضوء قرارات السياسة والتصريرات التي يتلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية، ولا تشمل الوعود والتواقي، وقد تكون المخرجات المتتحققة عن السياسة العامة بعيدة أو مختلفة عما يتوقع تتحققه أو ما تتضمن عليه السياسة نفسها.

٣. أسباب الاهتمام بالسياسة العامة: يعزى "توماس داي" الاهتمام بتحليل السياسة العامة إلى ثلاث مجموعات من الأسباب^{١٦}:

أ. أسباب علمية محضة: يعني أن هدف الدراسة يمكن أن يتحقق عن طريق الفهم العميق للمجتمع من خلال معرفة مصادر قرارات السياسة العامة ونتائجها ، أي إن هذه

- الحكومة، وانها تكتسب من خلال مؤسسات الحكومة عدة خصائص هامة في مقدمتها الشرعية أو القبول العام.
- و.السياسة العامة كتوازن بين الجماعات: فهي تعبير عن التوازن بين الجماعات المصلحية، وهذا التوازن يحدد بالنفاذ النسبي للجماعات، ويؤدي تغيير هذا النفوذ إلى تغير في السياسة العامة، إذ تصبح أكثر تعبيراً عن ارادة الجماعات التي يزداد نفوذها وأقل تعبيراً عن الجماعات التي يتلاشى نفوذها.
- ز.السياسة العامة كتضليل نخبوي: وهذا يتبعى النظر للسياسة العامة على أنها ترجمة لتضليلات الصفة الحاكمة وقيمها وليس لمطالب الجماهير، فالسياسات العامة تتاسب من أعلى إلى أدنى، أي من النخبة إلى الجماهير، ويتولى الجهاز الإداري مهمة نقلها إلى حيز التنفيذ، ويتوقف التغيير في السياسة العامة على التغيير في نظرة الصفة إلى مصالحها، ولما كانت لصفوة مصلحة اكيدة في استمرار الوضع القائم، لا يتوقع أن تشهد السياسة العامة تغييراً جوهرياً، بل تعدلات جزئية.
- ح.السياسة العامة كمخرج للنظام السياسي: تعد السياسة العامة على وفق نظرية النظم بمثابة
- ٤. مضمون السياسة العامة وخصائصها:**
- أ.انها تشمل الاعمال الموجهة نحو اهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والغفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، أو الأشياء التي تحدث توا.
- ب.انها تشمل البرامج والاعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين، وليس القرارات المنفصلة او المقطعة ، فهي على سبيل المثال تشمل المراسيم الصادرة بتشريع القوانين وكذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين.
- ج.انها تشمل جميع القرارات الفعلية المنظمة والضابطة للتجارة أو لمعالجة التقى أو لمعالجة مشكلة السكن أو الصحة أو السياسة التعليمية ولا تشمل ما تسوى الحكومة ان تفعله او تعد لفعله.
- د.وقد تكون السياسة العامة ايجابية في صياغاتها وقد تكون سلبية، ويمكن ان تأمر بالتصريف باتجاه معين، وقد تنهى عن القيام بتصريفات غير مرغوبة أو قد يعد سكتها او عدم التزامها بالتصريف ازاء ظواهر معينة بمثابة توجيه، وهي في كل الاحوال تؤثر بموافقتها على السكان أو المعنيين بهذه الامور.
- ه.السياسة العامة تتبع للمنهج المؤسسي نشاط تباهر المؤسسات الحكومية، فائي سياسة لا يمكن ان تصبح سياسة عامة ما لم تتبناها وتتفذها

على ما هو مطبق فعلاً من سياسات وبرامج، وربما تكمن أسباب ذلك في قيود الوقت والمال وتصور امكانيات الاستشراف وعدم التأكيد من طبيعة النتائج المحتملة لسياسات جديدة أو مغایرة تماماً إضافة إلى عدم تحديد القاطع لغايات المجتمع الذهنية.

يذهب "الاستاذ كمال المنوفي" إلى تأكيد حقيقة أن السياسة الرشيدة تقتضي الفهم الكامل للقيم المجتمعية، أي معرفة وزن تفضيلات المجتمع بأسره وليس جزء منه، وهي تتطلب كذلك معلومات عن السياسات البديلة والقدرة على التنبؤ بالسلlime بنتائجها والحساب الدقيق للفرق بين التكاليف والعائد ، وهي تتطلب اخيراً نظاماً لصنع القرار يتحرى العقلانية في صنع السياسة.

ويتبع علماء السياسة العامة، عند دراستهم لها مدخلين رئيسيين^{١٨} :

الأول مدخل موضوعي

Substantive: يركز على دراسة مشكلة عامة معينة وسياسات الحكومة نحوها، كدراسة سياسة التوظيف، العمالة، التعليم، حماية البيئة، وفي هذا المجال يهتم الدارس بفهم خلفية المشكلة، طبيعتها، أبعادها، وأثارها، كما يهتم بالتعرف على البديل المتأهل لحلها وكيفية المفاضلة بينها واقتراح البديل الذي يوفر أفضل سبل العلاج.

مخرجات واستجابات النظام السياسي للمدخلات (الضغوط والمؤثرات) الصادرة إليه من البيئة، هذه السياسات قد تحدث تغييراً في البيئة وفي النظام السياسي ذاته، لذا فإن نظرية النظم سلط الضوء على تأثير الظروف البيئية وخصائص النظام السياسي على محورى السياسات العامة، ثم تأثير هذه الأخيرة على البيئة والنظام السياسي.

ط. السياسة العامة لنجاز كفاءة الهدف: يمكن أن تتصف السياسة العامة بالرشد، إذا ما وضعت على أساس تعظيم صافي القيم المحققة بمعنى أن يكون المعدل بين ما تتحققه من قيم وما تضحي به موجباً وأعلى مما هو بالنسبة لآية سياسة أخرى بديلة، ولا تقتصر القيم على ما يعبر عنه برموز كمية، وإنما تشمل كل القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولكن يتسمى لصانعي السياسة العامة اختصار سياسة رشيدة، ينبغي أن يعرفوا كل قيم المجتمع وأوزانها النسبية، وبديل السياسة المتأهلة وإثار كل بديل وحساب الفرق بين نسبة القيم المجتمعية المحققة والمضحي بها على مستوى كل بديل ثم اختيار البديل الأكثر رشداً أو كفاية.

ي. السياسة العامة امتداد معدل للماضي: يعني أن لا يقوم صانعوا السياسة باعداد برامج جديدة تماماً، وإنما يكتفون بإدخال تعديلات جزئية

- ووظيفاً وما شابه ذلك^{١٩}، وفي إطار توصيف عملية صنع السياسة العامة وتحليلها يكاد يجمع الخبراء أنكر السياسي النظري والمختصون في إدارة السلطة ونظم الحكم والاكاديميون من حقل الاختصاص على أنها تتشكل بالخصائص الآتية^{٢٠}:
١. تشمل عملية صنع السياسة العامة على عمليات التخطيط واعداد القرار والترجمة، تلك التي تشارك فيها عناصر كثيرة تتضمن بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسي، ففي أي نظام سياسي ، تتولى (الوحدة الفرارية) مهمة اتخاذ القرارات المركزية او الحاسمة بمعنى تحديد الاهداف العليا والابولويات ومسارات العمل الحكومي ، وغالباً يشترك الخبراء والمستشارون مع الساسة في وضع الخطط والبرامج، إذ انهم يقدّمون الرأي والمشورة في صورة بدائل مدروسة الى صانعي القرار الذين يختارون دورهم احداثها على وفق ما تقتضيه السياسة.
 ٢. صنع السياسة العامة نشاط حكومي اكثر شمولاً وواسع نطاقاً من التخطيط الذي يتم عادة في إطار سياسة عامة معينة، كما ان التخطيط جهد عقلاني رشيد يعتمد اساساً على اتباع اسلوب علمي، في حين ان رسم السياسة العامة يقوم فضلاً عن هذا على الحكم
- والمدخل الثاني اجرائي** (Procedural): هذه دراسة اجراءات صنع السياسة العامة وتنفيذها اي كان موضوعها، ويتركز الاهتمام على معرفة الاجهزة التي تتفاعل والخطوات التي تتبع والصراعات التي تجري في صنع السياسة العامة ، وتتبع في دراسة اجراءات رسم السياسة العامة وتنفيذها اساليب مختلفة بعضها يركز على المؤسسات أو المنظمات والآخر على الجماعات وثالثة على الخطوات التي تتبع في صنع السياسة العامة وتنفيذها وتنفيذهما.
- ونظراً لأن اساليب السياسة العامة تجمع في الغالب بين التخطيط الرشيد والتعديل الجزئي والمؤشرات المؤسسية والعوامل البيئية وتفضيلات الخبرة الحاكمة والتائف بين الجماعات المصلحية، فإن الدراسة العلمية الجادة لها تقوم على استخدام تركيبة منهجية من عدة نماذج.
- ثانياً: خصائص عملية صنع السياسة العامة**
- لابد ان تكون لاي حكومة مجموعة من القواعد النافذة لاتخاذ القرارات، كما يجب ان يكون لديها دستور نافذ، وتحاول حتى الحكومات العسكرية او الدكتاتورية القائمة على الارکاء ان تكون لديها مجموعة من الترتيبات النافذة لاقتراح المراسيم ودراستها وتبنيها، وقواعد القرار او احكام القرار هي القواعد الاساسية التي تحكم طريقة اتخاذ القرار، وتوضح ادوار صنع السياسة وتقسيمه اقليمياً

٧. توجه اية سياسة عامة نحو طرف ما: شخص، جماعة، فئة، هيئة، موضوع، دولة اجنبية، وهذا الامر يعد منطقيا حتى لو كان جوهر السياسة هو تجاهل المشكلة او الموقف موضع الاهتمام.
٨. تقسم عملية صنع السياسة العامة بانها ذات طابع دينامي متحرك، فهي نتاج او مصلحة تفاعل بين افراد وجماعات مصالح ومؤسسات حكومية وعوامل خارجية بكل ما يتضمنه ذلك من مشاركات واتصالات وضغوطات تمارسها الاطراف المعنية.
٩. صنع السياسة العامة نشاط سياسي مطلق حتى ولو اتبعت فيه اساليب علمية وانتزاك في دور رئيس اجهزة السلطة التنفيذية والادارة العامة، وهو ليس بالضرورة نشاط حزبي حتى في الدول ذات النظام الحزبي اذ احيانا تتفق الاحزاب السياسية على تعريف موحد للمشكلة واسلوب مواجهتها وعلاجها.
١٠. تثير عملية صنع السياسات العامة خلال عملية المفاوضة بين البدائل المطروحة عدة تساولات وبحسب المشكلة او القضية المطروحة، وهي من قبيل ما مدى استجابة النظام السياسي لمطلب الاغلبية؟ وكيف يستجيب النظام السياسي (او ينفي) لمطالب الاقلية؟ ماهي القوى او الفئات ذات
- الشخصي للمؤولين الحكوميين وخبرائهم واراء مستشارיהם.
٣. صنع السياسة العامة نشاط حكومي يشترك فيه افراد وجماعات مختلفون لكل منهم تصور معين بالنسبة لتعريف المشكلة وبدائل حلها وقد يتافقن مع تصورات افراد وجماعات اخرين، وكم احيانا صياغة مقتراحات السياسة العامة بدون تحديد واضح للمشكلة لاسيما اذا عجزت الحكومة عن التوفيق بين وجهات النظر المتباينة.
٤. صنع السياسة العامة يتطلب اشتراك مؤسسات حكومية مختلفة، ودرجة اشتراك المؤسسات السياسية في رسم السياسة العامة، تتباين من نظام الى اخر، بل ومن حقبة الى اخرى داخل النظام نفسه.
- ^٥. وجود اكثـر من فرد او جماعة ضغط في الصراع السياسي حول المشكلة العامة لا يعني بالضرورة وجود اتصال بين جماعات الضغط من ناحية، والافراد والجماعات الذين يتاثرون بالمشكلة من ناحية اخرى، كما لا يعني ان الاولى تمثل هؤلاء وتتحدث باسمهم وتغير عن وجهات نظرهم وحقيقة مصالحهم.
٦. جرت العادة ان تنسـب اية سياسة عامة الى جهة او مسؤول معين، ولكن من الناحية العملية يصعب في اغلب الاحيان تحديد الجهة او الشخص المسؤول عن سياسة معينة او قرار ما بشكل قاطع.

متزدفات، وهي (مشكلة)، (مشكلة عامة)، (قضية)، (قضية عامة) الواقع ان هذه المصطلحات الاربعة تمثل تدرجاً الى الاعلى، فالمشكلة تنشأ عن حدث طبيعي او تصرف بشري يتصور شخص او اشخاص ان له اثاراً غير مرضية،اما اذا اتسع نطاق المشكلة الى المستوى العام او مستوى المجتمع ويبلغ مداه حدوداً لا يمكن لنغير الحكومة حلها ، ارتفعت المشكلة في هذه الحالة الى مستوى مشكلة عامة.

ويمكن ان تكون (المشكلة العامة) من التعقيد بحيث يثور حولها جدل طويل يتعلق بصفة خاصة بافضل سبل علاجها، وصعوبة الاتفاق على تعريف المشكلة العامة واختيار افضل بدائل علاجها، وادا تكونت المشكلة العامة من مجموعات من المشاكل العامة المترابطة التي يلزم اخذها جميعاً في الاعتبار عند البحث عن علاج في هذه الحالة تتحول المشكلة العامة الى (قضية) تشغل الرأي العام والمسؤولين الحكوميين، واخيراً تكون (القضية العامة) من مجموعات من القضايا المترابطة تشير كل منها جداً موضوعياً حاداً فالقضية العامة عبارة عن مدرج ي تكون من مجموعات ومستويات رأسية وأفقية-من المشاكل العامة المتداخلة المعقدة كل منها يعتمد على الآخر ويرتبط به، وتتطلب معالجة القضية العامة اعداد

المطالب الاكثر حدة والاشد ضغطاً؟ ما هي البرامج الكفيلة باشباع مطالب العامة؟ ما طبيعة الاساس الذي يتصرف في ضوئه صانعو القرار، هل الرشد والحكمة ام مقتضيات السياسة وضروراتها ام الجذوى الاقتصادي ام العدالة الاجتماعية ام المصلحة الحزبية؟.

١١. صنع السياسة العامة لایة حالة يرتبط بقضية او مجال معين كما ان له نطاقاً زمنياً محدوداً، وبمعنى اخر انه يتجاوز مراحل مختلفة.

ثالثاً: مراحل صنع السياسة العامة
تنقاولت الدول في كثير من التفاصيل، ومع ذلك، يمكن ايجاد اطار عام من المراحل التي تُعدُّ منها لرسم السياسة العامة، وينطوي هذا الاطار على المراحل التالية^{٣٢}:

١. تحديد المشكلة العامة وتعريفها:
يتطلب صنع سياسة حكومية لعلاج مشكلة عامة تحديداً وتعريفها واصححين ودققين لطبيعة المشكلة التي يعاني منها المجتمع ويسعى لايجاد حل لها، وبعد تحديد وتعريف المشكلة العامة من اهم (بل قد يكون اهم) خطوات رسم السياسة العامة، فال المشكلة هي اطار فكري يساعد على وصف واقع معين وعلى تنظيم الجهد الهدف لفهم هذا الواقع وتغييره من حال الى حال.

وثمة اربعة مصطلحات تستعمل كثيراً في مناقشة موضوعات تتعلق بالسياسة العامة وکانها

يجب ان يكون عليه الوضع في المجتمع مقارنة بالوضع القائم فعلاً وتنقّل توقعات الأفراد على عوامل كثيرة ترتبط بتذكيرهم وبشخصياتهم وبخلفياتهم وبمراكزهم في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والحضاري وما ينطوي عليه ذلك من اختلافات في القيم والعقائد التي توجه سلوك كل منهم، لذا فاعصاء المجتمع الذين يتّبعون إلى طبقات اجتماعية أو اقتصادية مختلفة أو الذين يتّبعون إلى اجناس أو اديان أو خلفيات قومية مختلفة، قد يختلفون في الحكم على الواقع الاجتماعي المحيط بهم.

٢. اثره اهتمام الحكومة وادراج المشكلة في جدول اعمالها:

غالباً لا تصنّع الحكومة سياسات عامّة لعلاج مشكلة خاصة أو اجتماعية خاصة، وإنما تصنّع السياسة العامّة في محاولة لحل مشكلة عامّة يتأثّر بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة - عدد كبير من افراد المجتمع ويتطلّب علاجها تدخلاً حكومياً، لذا فإنّ صنع السياسة العامّة يتطلّب النجاح في إثارة اهتمام الحكومة بالحدث الطبيعي أو التصرّف البشري، واعترافها بائمه خلق مشكلة عامّة جديرة بالاهتمام الرسمي، وبالتالي قيامها بإدراجه المشكلة في جدول اعمالها تعبيراً عن الالتزام بمحاولة ايجاد حل لها . وبناءً عليه ، فالمطلب الاول للنجاح في اثاره اهتمام الحكومة بالمشكلة اذن هو اتفاق مجموعة او مجموعات من

قوائم بالمشاكل المتداخلة فيها وترتيبها وفق اولويات وأهميات.

ويمكن القول: توجد مشكلة عامة اذا توافرت شروط اهمها ما يلي:
أ. تغير اوضاع او ظروف معينة في المجتمع من حال الى حال.

ب. يُعدّ هذا التغيير غير مرغوب فيه وغير مقبول لتعارضه مع المقايس والقيم الاجتماعية.

ج. اتفاق عدد كبير أو مجموعة فعالة من المواطنين في الشعور بعدم الرضا عن الوضع الجديد.

د. رغبة هؤلاء المواطنين في تصحيف الوضع واستعدادهم لبذل الجهد للوصول الى هذا الهدف.

ومن ناحية أخرى يخطئ من يعتقد ان وجود مشكلة عامة يعني ان المجتمع كله موحد الرأي تجاهها، فواقع الامر ان الناس يختلفون ويتفاوتون تفاوتاً كبيراً في حكمهم على الارض المحيطة بهم، ومما يزيد الامر تعقيداً ان الاحصاءات والمؤشرات الدالة على وجود مشكلة عامة معينة لا تكفي غالباً لخلق اتفاق في الرأي حول اهمية هذه المشكلة وبالتالي السياسة العامّة ومنهج العمل لعلاجها.

فالتعاون بين وجهات نظر افراد المجتمع وفتاته حول ما تواجههم من مشكل امر طبيعي ويرجع الى اسباب كثيرة من بينها توقعاتهم لما

- وتجدر الاشارة الى ان ادراج المشكلة في جدول اعمال الحكومة والبقاء عليها، عملية سياسية معقدة تتوقف اساساً على حكمة القيادة السياسية، النظام السياسي للدولة، والظروف التي تواجه المجتمع، ويطلب احياناً توافق المشكلة على ثالث مجموعات من العناصر:
- المجموعة الاولى: تتعلق بالمشكلة ذاتها، ومنها اتساع نطاق تأثير المشكلة بحيث يصل الى إعداد كبيرة من افراد المجتمع، ووجود ما يدل على ان المشكلة حقيقة وجدية وان اثارها السلبية جدبة بالاهتمام، وكذلك وجود ما يوجي بان احد الحلول المقترنة لعلاج المشكلة من قبل الأحزاب او جماعات الضغط قد ينجح فعلاً في علاج المشكلة ولو جزئياً.
 - المجموعة الثانية: تتعلق بالأشخاص المهتمين بالمشكلة، سواء الأحزاب او جماعات الضغط، او اي فئة من فئات المجتمع المدني، ودرجة ونوع تنظيمهم وقدرتهم على التأثير في المجتمع والنظم السياسي بما في ذلك مكانتهم الاجتماعية والسياسية وقدراتهم المالية والفنية اللازمة للقيام بالحملة السياسية اللازمة.
 - المجموعة الثالثة: تتعلق بالنظام السياسي ذاته، ومدى استعداد القيادة السياسية لتأقلي وتقبل ضغوط اجتماعية، ووجود قنوات في النظام السياسي والجهاز
- الأشخاص على وجود مشكلة ورغمتهم في علاجها، واستعدادهم للضغط على الحكومة لحلها، ويتوقف النجاح في اثارة اهتمام الحكومة بالمشكلة بما يؤدي الى ادراجها في جدول الاعمال على قدرة من يعتقدون في وجود مشكلة على اقتناع الحكومة بذلك، وبضرورة قيامها باتخاذ ما يلزم لعلاج المشكلة... ويقوم هذا التجمع بين المهنيين بالمشكلة على قاعدتين اساسيتين:
- الاولى: ان اعضاءه يتآثرون مباشرة بالمشكلة ويعدونها وضعاً غير مرغوب فيه ويلزم تغييره.
 - والثانية: انهم يرغبون في دفع الحكومة الى اتخاذ ما يلزم لاحادث التغيير المرغوب فيه ومستعدون للعمل على ذلك.
- غير ان اهتمام المسؤولين الحكوميين رغم اهميته لا يكفي لضمان قيام الحكومة بالعمل الجدي لاجاد حل للمشكلة، فاحياناً تكتفي الحكومة باصدار تصريح رسمي يعبر عن اهتمامها بالمشكلة دون متابعته بخطوات عملية لدراستها والعمل على حلها، ولذا يمثل اثارة اهتمام الحكومة الخطوة الاولى على طريق ادراج المشكلة فعلاً في جدول اعمال الحكومة ، والمقصود بجدول الاعمال: هو قائمة المشاكل العامة التي تواجه المجتمع وتعتبر جدبة باهتمام الرأي العام والحكومة على المسواء، وتعدّها الحكومة جدبة باتخاذ ما يلزم لحلها أو علاجها.

تؤهلها للتاثير في اتجاه الاحداث
العامه.^{٢٢}

ترمز خطوة ادراج المشكلة
في جدول اعمال الحكومة الى
اعتراف المسؤولين بوجود هذه
المشكلة، وتغير عن وعد او التزام
حكومي ببنية العمل على ايجاد حل
لها، وبالتالي انتقال المسؤولية عن
حل المشكلة من نطاق النشاط الشعبي
غير الرسمي الى نطاق العمل
الحكومي الرسمي، وبشأن المشكلة
العامه والخطوات التي تتخذ بشأنها
في اطار العمل الحكومي الرسمي
يقضي الامر، تحليل العناصر التالية:

١. طبيعة عملية اعداد مقتراحات
السياسة العامه.

٢. معرفة الذين يশتركون في اعداد
مقتراحات السياسة العامه.

٣. اجراءات صنع السياسة العامه.

غير ان اعتراف المسؤولين
بوجود مشكلة وادراجها في جدول
اعمال الحكومة لا يعني بالضرورة
وجود اتفاق في الرأي على طبيعة
المشكلة، ابعادها، واثارها السلبية التي
يعاني منها افراد المجتمع، بمعنى ان
المسؤولين السياسيين والأداريين لا
يواجهون مشكلة واضحة محددة
الأبعاد والمعلم والتعریف ، بل عادة
ما يواجهون عددا من التعاريف
والمفاهيم يمكن كل منها وجهة نظر
جماعه متغطى مختلفة تتشاًت نتائجها
تصور معين لطبيعة المشكلة واثارها
والحل اللازم لها، وبالتالي يكون على

الحكومي يمكن للمواطنين
وجماعات الضغط عن طريقها
التاثير في الحكومة والقيادة
السياسية.

ان نجاح الاحزاب او جماعات
الضغط في اثارة اهتمام الحكومة
والمجتمع بمشكلة معينة وقيام الحكومة
بادراجها في جدول الاعمال، بعد
مرحلة هامة على طريق علاج
المشكلة، وهو ما يعني نقل المشكلة من
مستوى العمل الشعبي غير الرسمي الى
مستوى العمل الحكومي الرسمي وهي
 بذلك خطوة ضرورية لاشراك الحكومة
في الجدل حول ماهية المشكلة
وطبيعتها واثارها واسوع الخطول
الممكن الاختيار من بينها، اي اعتراف
الحكومة بوجود مشكلة ويأهمية القيام
بجهد رسمي لايجاد حل لها، الامر
الذى يترتب عليه نقل عبء حل
المشكلة ومسؤوليتها من المستوى
الشعبي الى المستوى الحكومي. وهو
ما يمهد لاعداد مقتراحات السياسة
العامه لمواجهة المشكلة.

رابعا: صياغة مقتراحات السياسة العامه
لفهم طريقة التعامل مع المشكلة
واليات صنع السياسات، ينبغي اولا
معرفة ما هي احكام اتخاذ القرار، اي
نوع من السلطات فعال ومشروع في
الأنظمة السياسية المختلفة، وينبغي
أيضا تمييز المركز القيادي الذي تتبعه
به الوكالات الحكومية في صنع
السياسة ومعرفة دور وتأثير المؤسسات
غير الرسمية التي تتبع بالفعالية التي

- دستورية، وإنما قد يستلزم الأمر ممارستهم الفعلية لذلك.
- وعلى الرغم من أن البعض يطلق على المرحلة الحالية (مرحلة الهيئة التنفيذية) والتي تكون فعالية النظم السياسي فيها معتمدة كلها على السلطة التنفيذية في صنع السياسات العامة وتتنفيذها، فمن الضروري الإشارة إلى أن كلاً السلطتين التنفيذية والتشريعية تعتمدان احياناً على شخصيات ومؤسسات حكومية مصادر للخبرة والمشورة والدراسة والبحث فيما يعرض عليها من مشكلات.
- المجموعة الثانية: من المشاركون في رسم السياسة العامة هي مجموعة غير حكومية يصعب حصرها وتحديد أفرادها ومنظمتها ، وقد يكون في مقدمة هذه المجموعة الأحزاب وجماعات الضغط التي تسعى إلى الاهتمام بمشكلة معينة واقتراح حلول لها، وتلعب الجماعات المهنية كمؤسسات مجتمع مدني دوراً رئيسياً في صنع السياسات التي تقع في نطاق تخصصاتها.
- إن هذا التقسيم لا يفضي بالضرورة إلى أن الأفراد والجماعات في المجموعتين الحكومية وغير الحكومية يعمل بعضهم بمعزل عن بعض، فغالباً توجد قنوات للتفاعل المستمر بينهم لذا فإن التفاعل والقاؤض والصراع والتعاون هو الذي ينبغي أن تنتهي به العلاقة بين الوحدة القرارية بادئ ذي بدء تكون تصور ووضع تعريف حكومي للمشكلة يوجه الجهود الهادفة لمعالجتها.
- وعلى الرغم من أن صنع السياسة العامة نشاط تمارسه الحكومة باعتبارها المسؤولة عن إيجاد حل للمشكلة، فإن ذلك لا يتم بمعزل عن دورأجهزة وجماعات وأفراد خارج الحكومة، لذا يمكن تقسيم المشتركين في صنع السياسة العامة إلى مجموعتين رئيستين:
- المجموعة الأولى حكومية وتضم الأفراد الذين يتمتعون بالصلاحيات القانونية التي تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسات العامة ومن خلال نوعين من المؤسسات:
١. السلطة التنفيذية: وفي مقدمتها مجلس الوزراء والوزراء المختصون باعتبارهم المسؤولين دستورياً عن صنع السياسة العامة والإشراف عليها، وكذلك الوزارات والمؤسسات والجانب الذي يشكلها رئيس الحكومة أو الوزراء لدراسة المشكلة وتقديم المقترنات بشأنها، ويدخل في هذه المجموعة مراكز الابحاث وبيروت الخبرة والاستشاريون الذين تستعين بهم السلطة التنفيذية في دراسة المشكلة والتوصية بشأنها.
 ٢. السلطة التشريعية: وهو الذين يقومون بالدور المركزي لتشريع القوانين وصنع السياسات في النظام السياسي، ولا يمكن اضفاء هذه السمة عليهم لمجرد أنهم مخولون

٢. تحديد الغاية أو الهدف (أو الأهداف) المطلوب تحقيقها.
٣. جمع المعلومات والبيانات حول المشكلة والتثاؤر مع الأطراف المعنية وتشكيل لجان التحقيق والتحري واستشارة الخبراء.
٤. صياغة السياسات البديلة ومحاولة التعرف على الاحتمالات المتوقعة بشأن كل بديل من البديلات المتاحة.
٥. تقييم مدى فعالية كل بديل على مواجهة المشكلة باعتماد معايير موضوعية.
٦. حسم الاختيار بين البديلات باختبار احدها مراعاة لكونه في حالة اقراره يوفر امكانية تحقيق الأهداف بأكبر قدر من الفاعلية.
- خامسًا: ترتيب الأولويات واعتماد السياسة المقترنة غالباً تختلف قواعد القرار الأساسية أو دسائير الانظمة السياسية أو ترتيب أولويات الأداء السياسي لهذه الانظمة عند معالجة مشكلات السياسة العامة وقضائهاها في ثلاثة ابعاد هي:
١. التوزيع الجغرافي للسلطة (مركزى-لامركزى) (وهوى-فيدرالى-كونفدرالى).
 ٢. التقسيمات البنوية للسلطة (سلطوى-برلمانى-مختلط (برلمانى ورئاسى)-رئاسى).

المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية، وذلك عبر شبكة معقدة من الاتصالات لإعداد مقترنات سياسية عامة تحظى بقبول عام قدر الامكان مما يعزز احتمالات نجاحها وسيلة حل المشكلة ومعاجتها.

استناداً لما تقدم يمكن تصور مرتبتين نظريتين في النشاط الحكومي الهدف إلى صياغة مقترنات السياسة العامة:

المرحلة الأولى: تجري فيها الاتصالات بين المسؤولين وكافة الأطراف الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، بدرجة كبيرة من الحرية والمرؤنة والشعب وشير في كل الاتجاهات، وتنتهي بإعداد مشروع يمكن تقديمها للوحدة القرابية المعنية باتخاذ قرارات السياسة العامة. وبعد ذلك تبدأ المرحلة الثانية وترتكز على التأكيد من أن المشروع في مضمونه والإجراءات التي اتبعت في إعداده وصياغة مقترناته والقسم التي ينطوي عليها تنقش مع الحدود الدستورية والقانونية والتوجهات السياسية للنظام السياسي ولا تتعارض مع مصلحة المجتمع.

وصفة عامة يمكن القول إن الإطار العام لإجراءات عملية صنع السياسات العامة يتشابه نوعاً مع الخطوات العملية لعملية اتخاذ القرارات، وتتضمن هذه الإجراءات:

١. تشخيص المشكلة وتعريفها بأكبر قدر من الدقة.

السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فإنها جميعاً مرغوبة إلى أنه لا يمكن تحقيقها بمحملها دفعه واحدة ولا يمكن الحصول عليها كلها معاً، ذلك أن النظام السياسي في مواجهته لضغوط الحكم وتحدياته يتخلى عن قيمة معينة من أجل الحصول على أخرى فانفاق الأموال على التعليم قد يعني التخلي عن فرصة انفاقها على الرفاه الاجتماعي، أو تركها في أيدي المستهلكين يستخدمونها في قضاء حاجاتهم، وهذه التناوبات والمفاضلة بين الأولويات وتكميل الفرنس موجودة في القرارات البسيطة مثل التخلي عن دعم التعليم لصالح الرعاية الصحية، وفي القرارات المقدمة مثل دعم الاستثمار للمستقبل عوضاً عن الاستهلاك اليوم، والقرارات الصعبة هي المبادلة بين الأمان والحرية أو الاستقرار والتكيّف.^{٢٣}

وتتجدر الاشارة إلى أنه ليس للمنافع والأولويات تناوبات سلالية غالباً، ذلك أن هذه التناوبات ليست متماثلة في جميع الظروف، ففي ظروف معينة تؤدي زيادة الحرية إلى حد ما إلى زيادة الأمان أيضاً لأن الشغب ضد المبالغة في السيطرة وتنقييد الحريات سينتهي. وفي ظروف أخرى فإن الاستثمار في التعليم يمكن أن يعطي مردوداً مضاعفاً في مجال الصحة والرفاه الاجتماعي لأن المواطنين المتعلمين يمكنهم العناية

٣. طبيعة ومستوى القيد والروادع على الأداء السياسي وسلطة الحكومة.

فقد يشن مجتمع ما أو مجموعة فاعلة من المواطنين النظام والاستقرار، وي Shen آخر المشاركة والحرية، وقد يشنون هذه المنافع بدرجات متفاوتة وقد تتغير أولوياتهم وشدة تماسكم بهذه الأولويات مع تبدل الزمن والظروف.^{٢٤}

وعلى هذا فإن لترتيب الأولويات علاقة بانتظام الطريقة التي تعمل بها الانظمة السياسية وامكانية التنبؤ بهذه الطريقة، وعلاقة أيضاً بقدرة هذه الانظمة على التكيف مع التحديات والتغيرات المحيطة بها. فعلى مستوى العملية السياسية يمكن التمييز مثلاً بين أولويات مثل الفعالية، ومستوى المشاركة التي يفضلها معظم المواطنين عادة إذا ما خيروا، والتي تعطي النظام السياسي صورة إيجابية بشكل عام ، ونحن هنا لسنا بصدد تقييم المشاركة كادة، أي وسيلة لاجتاز النخبة أو الوحدة القرارية على الاستجابة، ولكن نقائصها لذاتها بوصفها تزيد من احسان الاقرارات بقدر اتهم ومكانتهم في المجتمع.

اما على مستوى السياسة ، فقد تبرز بين الأولويات قيم الرفاهية وكميتها ونوعيتها، وعدالة توزيعها، والامن الشخصي والقومي والتحرر من التدخل في حياة الناس ودرجة معقولة من الخصوصية^{٢٥}.

ومن الحقائق الصعبة الخاصة بترتيب الأولويات ولا سيما ذات المنافع

الحكمة السياسية لصانعي القرار في التوفيق بين وجهات نظر متعارضة، ولكنه يعتمد بنفس الدرجة من الأهمية على اتباع أساليب علمية موضوعية للوصول إلى استخلاص افضل اسلوب بديل يحقق حل المشكلة باعلى درجة من الكفاءة واقل التكاليف في الوقت والجهد والكلف المادية.

إن جوهر عملية صنع السياسة العامة يقود إلى صدور قرارات من أصحاب السلطة يحدد ما سوف تقوم الحكومة بعمله في سبيل حل المشكلة، وهو ما يعني أن لدى الحكومة سلطة وعليها مسؤولية اعداد خطط وبرنامج عمل لتطبيق قرار السياسة العامة.

السادس: تنفيذ السياسة العامة
المقصود بتنفيذ السياسة العامة هو الاجراءات الفاعلة واللزمه لتحقيق اهداف صانع القرار ازاء حل مشكلة عامة، أي ترجمة قرار السياسة العامة بما ينطوي عليه من اهداف وقواعد ومبادئ الى خطط وبرامج عمل محددة، في حالة ت التنفيذ بدقة ينتظر ان تتحقق الاهداف المتواخدة، وقد يتضمن القرار المتتخذ بشأن المشكلة بيانا عاما ببعض المبادئ التي تساعد السلطة التنفيذية على تفهم رغبة صانع القرار في التغيير عن ماذا يعمل؟، والطريقة المناسبة التي يؤدي بها عمله، والجهة التي تكلف بالعمل والتي تعد اكثر تأهلا لتحقيق اهداف السياسة العامة ، ثم توقيت تطبيق التنفيذية ترجمة ذلك

بالنفسهم بشكل افضل والعمل بطريقة منتجة اكثرا^{٢٣}.

وإذا كانت مرحلة صنع السياسة العامة تتميز ببعض الاوليويات والمشروقات والمقررات والبدائل فان مرحلة اعتماد السياسة العامة واقراراتها تتتميز باختيار الحكومة أو الوحدة القرارية المختصة لاقتراح أي بديل واحد باعتباره افضل البدائل لحل المشكلة المطروحة وأكثر انسجاما مع توجهات النظام السياسي السياسي ويفصلها تحقيق اكبر قدر من التوفيق بين الاراء واعلى درجة من الرضا العام والقبول، وينضمن اعتماد السياسة العامة اصداراتها في الشكل القانوني الذي يكتسبها شرعية ويضفي عليها قوة الازام، بمعنى ان اعتماد السياسة العامة واقراراتها تعد ضرورة لازمة سابقة لوضعها موضع التنفيذ، ويتخاذ هذا الاقرار لشكالا مختلفة تتناسب مع طبيعة المشكلة ومستوى القرار الازامي لعلاجها، وقد يعبر عنه في صورة تصريح أو خطاب رسمي لرئيس الدولة أو الحكومة أو ناطق رسمي مخول، أو في صورة قرار حكومي أو اداري، ولا شك ان عملية اعتماد السياسة العامة واقراراتها هي نتيجة لإجراءات ومراحل صنعها، وهي عملية سياسية شريعية يتم حسب طبيعة النظام السياسي ونظام الحكم والنظام التشريعي في كل دولة.

وببقى مهما الاشارة الى ان النظام السياسي في سعيه لاجاد حل مناسب للمشكلة، يعتمد ليس فقط على

- ما صلاحية وضع سياسات حول موضوع معين. والمصطلحات التي تُستخدم هنا مرادفة للتنفيذ هي الإدارة أو التطبيق أو التفصيل وفي الحياة العملية يكون التمييز أو الفصل بين مرتبتين التشريع والتنفيذ ليس بالعمل السهل، وتصدق المقوله التي ترى في هذا الصدد بان السياسة تتربع في ضوء امكانية تطبيقها وهي تطبق في ضوء ما تنص عليه لائحة تشريعها^{٢٢}.
- ٢. الخطوات العملية لتنفيذ السياسة العامة:**
- ان الغاية الأساسية لمرحلة تنفيذ السياسة العامة هي تحقيق اهداف السياسة العامة، كما يحددها المشرع أو صانع القرار، وبذا تصبج اجهزة الادارة العامة ومؤسسات الدولة هي الاداة الحكومية التي تعمل على حل المشكلة واحتواء اثارها السلبية على الصالح العام، وفي اطار المبادئ والقواعد المرعية، وبالتالي فمرحلة تنفيذ السياسة العامة تتقلل الموضوع من اطار السياسة والصراع السياسي التشريعي اساساً، الى اطار السلطة التنفيذية والادارة العامة اساساً.
- وتنطوي عملية تنفيذ السياسة العامة على الخطوات التالية:
- أ. تحديد جهة التنفيذ**
- تكتل احد الاجهزه الاداريه (او اكثره) التابعة للسلطة التنفيذية بمهمة تنفيذ السياسة العامة وقيام هذا الجهاز بتسيير وظائفه لضمان انجاز اهداف السياسة العامة.
- الى تفاصيل دقيقة تتضمن دقة التنفيذ على ارض الواقع.
- ويمكن وصف القرار بأنه مخرج لمرحلة التشريع، ومدخل وبداية لمرحلة التنفيذ، اي ان قرار السياسة العامة عمل سياسي بالدرجة الاولى يتم في نطاق السلطة التشريعية حتى لو ساهمت في صنعه وصياغته السلطة التنفيذية بدور كبير او صغير، فدور السلطة التنفيذية في هكذا نشاط يعد من قبل العمل السياسي.
- وبتصور القرار وانتقاله من نطاق السلطة التشريعية تصبح السلطة التنفيذية هي المسؤول الاول عن اتخاذ الاجراءات الازمة لتحقيق اهداف وتوجهات صانع القرار مع الالتزام الدقيق بالمبادئ والقواعد التي وضعها المشرع.
- ١. الشروع بتنفيذ السياسة العامة:**
- على الرغم من ان القرار السياسي يتخذ للتعامل مع موقف تمحشه مشكلة معينة، فان المشرع عندما يترجم القرار وبعد صياغة قانونية ملزمة له قد لا يضمن شرعه تعرضاً للمشكلة او تحديداً واضحاً للاهداف، بل يكتفى احياناً بالإشارة العامة اليها، فحال انتهاء مرحلة تبني السياسة تشريعياً تصبح المقترنات ومتروقات اللوائح التي تغير عن مضمونها مؤهله لأن تسمى بالسياسات العامة، أخذين بنظر الاعتبار احتمال تغيير وتعديل او توسيع مضمونها عما كانت عليه في مسودتها الأولى، مما يجعل تأثيرها على المستفيدن منها مختلفاً اختلافاً كلياً، وحياناً لا تحمل اللائحة التي شرعت اي مضمون سوى انها تخول جهة

والتعليمات الارشادية للعاملين لمساعدتهم على تنفيذ الاعمال الموكلين بها، وتوفير مستلزمات نجاحهم في اداء الوظائف والاعمال المنطة بهم ضمن سياق الخطط الموضوعة.

د. ميزانية التنفيذ.

بعد التمويل المالي ضرورة لازمة لضمان تنفيذ السياسة العامة ولنجاح خططها واجراءاتها، بمعنى ان القرار الحكومي بتقديم السياسة العامة لا يتحول الى حقيقة واقعية وعمل فعلي الا اذا قدرن بتوفير الموارد المالية اللازمة والمحددة والمرصودة سلفاً سواء عند اتخاذ القرار او عند التخطيط للموازنة العامة بمعنى ان توريد واعتماد الميزانية المخصصة لتنفيذ السياسة العامة هو قرار سياسي يحدد مقدار التمويل المالي الذي تخصصه الحكومة لتنفيذ السياسة العامة ومصدر هذا المال.

هـ. توظيف الموارد البشرية.

ان العنصر البشري هو الذي يترجم الخطط والبرامج الى عمل وانتاج، ويتوقف عليه بالدرجة الاولى نجاح الادارة الحكومية في تحقيق اهداف السياسة العامة، لذا فان تنفيذ السياسة العامة لا يمكن ان يتم الا باستكمال الجهاز التنفيذي لتوظيف الموارد البشرية المطلوبة وعلى وفق ما ورد في خطط التنفيذ.

بـ. وضع الخطط التنفيذية.

وصف التخطيط بأنه (التفكير قبل العمل) وصياغة الاهداف ، وتحديد الوسائل الكفيلة بترجمة الفعاليات التي تؤمن تحقيق هذه الاهداف.

فالخطيط عنصر جوهري

وأساسي لابجاد اطار نظري لمجمل الفعاليات الواجب القيام بها لتحقيق اهداف السياسة العامة وكيفية القيام بها، بمعنى الدراسة المسقة التي تتroxن وضع البرامج والاساليب والاعتمادات الازمة واعداد المستلزمات الضرورية لضمان الوصول الى الغايات، ان ضمن تنفيذ الخطط الموضوعة لتنفيذ السياسة العامة بدقة يستبعد اي هامش للارتجال ويضيق احتمالات الخلل والفشل ويسهم في توجيه وتنظيم جهود العاملين على تنفيذ السياسة العامة بمختلف مستوياتهم وخصائصهم وينبع الفرص لارسال اسس دقيقة لقييم مدى نجاح الخطوات التنفيذية.

جـ. البناء التنظيمي.

لضمان تنفيذ البرامج والمشروعات والفعاليات التي تتضمنها الخطط التنفيذية الرامية الى تحقيق اهداف السياسة العامة، بعد البناء التنظيمي لميكل الوظائف الذي يتولى مسؤولية التنفيذ احد العناصر الاساسية لتنفيذ السياسة العامة، وذلك لما لطبيعة المهام التي تتضمنها عملية التنظيم والتي تستند على تحديد الخطوات والاساليب والإجراءات والادوات والمعدات الضرورية لتنفيذ، واللوائح

عناصر الثقافة كافة ، فهي جزء من التنمية الشاملة ويحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية، والنظم والبناءات، وتدعم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي^٨.

وتحتفي الثقافة السياسية عدّة أبعاد تتركز بشكل أساسي في ثلاثة، هي^٩:

١. خلق روح المساواة، بما يؤدي إلى مزيد من المشاركة في صنع القرار ومزيد من الديموقратية.

٢. الاقتدار السياسي (الإنجاز والفعالية)، أي تعزيز قدرة النظام السياسي على اتخاذ قرارات سياسية فعالة من ناحية، والتأثير في الاقتصاد والمجتمع من ناحية أخرى.

٣. تبادل وتحصص النظم السياسية، أي أن يكون للمؤسسات السياسية وظائف واضحة ومحددة، وأن يكون هناك تقسيم عمل داخل الجهاز الحكومي.

ان هذه الأبعاد تفضي إلى مدى واسع من الأهداف تسعى عملية التنمية إلى تحقيقها والوصول إليها ، ومن بين هذه الأهداف على سبيل المثال، الانسجام والتكامل القوسي، وفعالية الحكومة وتغلغلها في المجتمع، وتنمية القرارات العسكرية للمحافظة على أمن النظام وأستقراره، وتحقيق التنمية الاقتصادية بمعنى تحقيق زيادة في متوسط نمو المخرجات لكل فرد من السكان، أو زيادة في صいص الفرد من الناتج القومي الإجمالي بما يؤدي إلى التقليل من نسبة السكان الذين يعيشون تحت

المقصود بتوظيف الموارد البشرية هو شغل الوظائف التي يتكون منها الهيكل التنظيمي أو الوظيفي بشخاص مؤهلين تتلاءم مستوياتهم وقدراتهم وخبراتهم العملية ومهاراتهم مع طبيعة الوظائف والمهام التي تسلط بهم ويعنى آخر توفير الأعداد اللازمة من العاملين الذين يتمتعون بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة لإنجاز الاعمال المحددة لتحقيق أهداف السياسة العامة او تكوين البيروقراطية اللازمة للتنفيذ لضمان الدقة والسرعة والوضوح واحترام السلطة وخفض التكاليف.

يوضح محمل ما تقدم أن تنفيذ السياسة العامة يتطلب مجموعتين من الأنشطة الهدفية إلى تنظيم السياسة العامة وتسويتها وتطبيقها وهو ما يوضح ذلك التشابك بين الإدارة والسياسة ودور الإدارة العامة في نفاذ السياسة العامة.

سابعاً: السياسة العامة والتنمية السياسية

تمثل التنمية السياسية استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، وبالذات استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الامة والمشاركة والتوزيع، ويمكن فهمها أي التنمية السياسية في إطار التحديات السياسية، حيث تتمثل معاييرها الأساسية في التمايز البيئي واستقلالية النظم الفرعية وعلمانية الثقافة، يعنى أنها جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعددة الأبعاد، إذ لا يمكن أن تتحقق دون حدوث تغيرات في

وتنظر الازمة عند انعدام التوازن بين المدخلات وبين قدرات المؤسسات ومواردها المتاحة، وهذا، قد يفضي الى ثلاثة أنماط من الازمات:

النمط الاول: يحدث نتيجة تناقض المطالب أو التناقض في طبيعة المدخلات.

النمط الثاني: يتعلق بهدف التوازن الاجتماعي الذي يمكن ندرة الموارد وانسحاب المشاكل، وعدم قدرة النظام على ثبيبة المطالب، وقيامه بالتجوء الى وضع حلول مؤقتة وشكلية من دون التوصل لحلول حقيقة.

النمط الثالث: ينجم مما يمكن تسميته بازمه الهوية القومية وذلك بفعل التباين الايديولوجي، أو التناقض بين الرموز والقيم في المجتمع الواحد مما يدفع الى الحفاظ على الولاءات التقليدية بصورة تناقض مع القيادات التحديثية والتنمية السياسية ويعيق بناء مؤسسات المجتمع المدني.

والحل الجوهري للتنمية الاجتماعية والسياسية يمكن في بناء الديمقراطية وان التحول التاريخي في المجتمعات يتحقق في تأسيس أهداف جديدة انطلاقاً من التجارب والازمات القائمة والسابقة، وبعد هذا التحول يتدخل صانع القرار الذي يقود بلده بالخطيب الاجتماعي، غير المبني على اساس الاكراء، بل على اساس نظام عقلاني يوفر تعاقب السلطة

مستوى معين من الرفاهية المادية والقليل من التفاوت في الدخل والثروة بين جماعات السكان أي السعي للعدالة وتعزيز شروط قيام الديمقراطية وتطورها في ظل المحافظة على النظام والاستقرار.^٣

وعلى ذلك فان بالامكان تحسين مدى ماقسم به العلاقة بين السياسة العامة والتنمية السياسية كعنصرتين لاداء أي نظام سياسي، من قوة وفاعلية أو تراجع ووهن من خلال تحليل مدى قدرة مصانعي القرار على تفعيل الاليات الآتية^٤:

1. التعبئة الاجتماعية-السياسية
أ. تؤدي التعبئة الى بروز مجموعات جديدة تبحث عن منفذ للمشاركة السياسية، لأن نمو الوعي السياسي، يؤدي الى تطور كمبي في عدد المنظمات والاحزاب المشاركة في العملية السياسية، كما تظهر فئة من الناخبين الجدد تسعى للتأثير في اتجاهات ونتائج الانتخابات العامة، ذلك لأن التنشئة السياسية والتوبية تخلق وعياً جيداً ينبع من العلاقات بين البني الفوقي والبني التحتية، بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

ب. تؤثر التعبئة على طبيعة المطالب، وذلك بفعل اتساع حجم المشاركة السياسية وظهور قوى سياسة جديدة، أي حدوث تغيير في محتوى مدخلات النظام السياسي، مرتبط بظهور حاجات اقتصادية واجتماعية جديدة ترافق ظهور الاحزاب والنقابات وجماعات المصالح (منظمات المجتمع المدني)،

- اساس توسيع المشاركة السياسية، وهذا مايضمن تكون اشكال جديدة من المنظمات المؤثرة في اتجاهات المجتمع، فيما يساعد على تحقيق الاستقرار.^{٢٢}
- ان مايمكن استنتاجه هو ان التنمية السياسية بوجه عام تستند على بناء المؤسسات، والعمل على حل مشاكل التنسيق بين وظائف المؤسسات، وزيادة قدرة وفاعلية الانظمة السياسية والمجتمع المدني على تحقيق اهدافها، بيد ان ضمان تحقيق ذلك يتطلب التأكيد على ما يأتي:
- أ. أهمية اخضاع بناء وعمل المؤسسات للتخطيط لتجنب ماطلق عليه (ابعد التوازن المؤسسي) سواء التوازن المكاني او التوازن الوظيفي.
 - ب. ضرورة ان يتسم النظام السياسي المبني على المؤسسات بقدرة عالية على التكيف بمعنى القدرة على مواجهة التحول وصيانة القيام والتجدد حسب المراحل التاريخية المختلفة.
 - ج. ضرورة ان يتسم بنيان النظام المؤسسي بالتعقيد، أي عدم خضوع وظائفه السياسية لمؤسسة واحدة.
 - د. تستند اقامة نظام المؤسسات على قدر من الاستقلالية الذاتية لبني السياسة، استقلالية الدولة بالقياس للقوى الاجتماعية والاقتصادية، كذلك استقلالية الاحزاب السياسية عن اصولها الطبقية والاجتماعية، إذ
- الوظيفية. إذ ان مايمكن استنباطه هو ان للازمة تأثيراً محركاً وفعلاً، فبإمكانها ان تحتل موقع التغذية الراجعة Feed Back لتحقيق التوازن في النظام السياسي.
٢. مستوى اداء المؤسسات وفاعليتها:
- تعد عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة عموماً حجر الزاوية لمجموعة الاجراءات الخاصة بالتمرنة السياسية، وهي أحد اهم اليات النظام السياسي في اداء وظائفه المتعددة، وهي أحد مرتزقات تطوره، فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والمالة للمجتمع، ذات التركيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز وفي اطار من التوافق، هو ذلك النظام الصارم لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيته وادارة سياسة عامة رشيدة.
- لذا تعد المساسة أحد القواعد الاساسية للتنمية السياسية لانها تنتظم الصراع من حيث اشكاله، وطبيعته، وطرق السيطرة عليه.
- يضاف الى ما تقدم فان المساسة تبدو ضرورية في حالة التعبئة الاجتماعية ذلك لأن النظام السياسي ليس بوسعيه استيعاب التغيير السياسي للذئاب الجديدة من السكان اذا لم يمتلك القدرة على بناء المؤسسات، كما ان جميع اشكال التحديث الاقتصادي والاجتماعي تتطلب بصورة عامة العمل في اطار بناء مؤسسات تعكس انتقال المجتمع نحو تتحديث، الامر الذي يفترض : إعادة توزيع للمهام الاجتماعية، ظهور السلطة العقلانية، اعتماد التباين بين البني السياسية على

إلى كل أفراد المجتمع بغية ضبط سلوكهم على نحو يبيه لتحقيق الانسجام الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ج. القدرة التوزيعية: التي تمثل قدرة النظم السياسية على توزيع الموارد التي اتيحت لها من بينها بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ويمكن قياس هذه القدرة من خلال تحديد كمية الموارد الموزعة وأهميتها وال المجالات الحياتية، والقطاعات السكانية التي تشملها عملية التوزيع.

د. القدرة الاستجابية: التي تمثل قدرة النظم السياسية على الاستجابة إلى مطالب بينتها وضفتها، والرد من خلال القرارات والأفعال على تلك المطالب والضغوط سواء كانت مادية أو معنوية، وليس من شك في أن أي مطالب تتجه إلى النظم السياسية من بينها أنها تشكل حافزاً لها، يتعين على هذه النظم في حدود إمكاناتها الرد على تلك المطالب، أما بالاستجابة لها بصورة ايجابية كلها أو جزئياً، أو بالبساطة، وأما برفضها ومواجهة ما يترتب على ذلك من نتائج وأثار.

هـ. القدرة الرمزية: التي تمثل مقدرة النظم السياسية على تعينة تأييد الجماهير لها من خلال استخدام الرموز المؤثرة. كتأكيد تمسكها بقيم معينة تلقى قبولاً واسعاً من لدن مجتمعاتها وتلهب حماسها، أو اضفاء شيء من الاهتمام بالتراث القومي

تحول إلى قوة للدفاع عن مختلف الطبقات والclasses، لذا يفترض أن يكون بناء النظام السياسي باستمرار على أساس: الاستقلال والحياد، وأن يضم الجهاز الإداري عناصر كفؤة تعمل لخدمة المصلحة العامة وتتوفر عناصر النجاح لصنع السياسة العامة وتنفيذها.

٣- امكانية توظيف القدرات المتاحة ان تدعيم او توظيف قدرات النظم السياسية كالية او ميكانية لتجسير العلاقة بين التنمية السياسية والسياسة العامة صنعاً وتتفىداً، يمكن ان يعني الولوج بالمجتمع الى عالم الحداثة السياسية، ومفاد ذلك ان التنمية السياسية، هي عملية غايتها تدعيم قدرات هذه النظم السياسية، وهو ما يقتضي التعرف على هذه القدرات والتي تتمثل نظرياً بخمسة اспект يحافظ من خلالها النظام على بقائه، ويستعين بها على ممارسة وظائفه وهي^{٢٢}:

أ. القدرة الاستغرافية: التي تتبع للنظم السياسية الحصول من بينها على مارقتصية بقاوها من موارد (اقتصادية ومالية... الخ)، ودعم سياسية ومعنوية بما في ذلك التأييد والموازنة من جانب بينها الاجتماعية (الحكومتين).

بـ. القدرة التنظيمية: التي من خلالها يسّاح للنظم السياسية اداء دور المسيطر على سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع وضبط ذلك السلوك وتنظيمه، بمعنى صياغة قيم المجتمع في شكل قوانين ولوائح عامة مجردة تتجه

- الرشيدة)، التي تشمل على ضمنها تحقيق الامن، الرفاهية، العدالة، الحرية، فلتكن جملة من القيم التي ينجدب أو تندد إليها وعلى نمط واحد (كل الأفراد) أيا كانت مجتمعاتهم التي يتمنون إليها، والتي (مع التحفظ على بعض النطاق) يمكن أن تدرك بشكل تناهسي، لأن يمكن تحديد مستوى التنمية السياسية المستهدفة ودرجة فاعلية السياسة العامة صنعاً وتتفىداً من قبل أي نظام سياسي يتحدد حجم (السياسات الرشيدة) التي كان قد استطاع هذا النظام فعلها انتاجها وتوزيعها.
- إن السياسات المعدة من حيث طبيعتها وكثافتها تصبح أدنى مع هذا النمذج، المتغيرات - الرئيسة للتنمية السياسية والعناصر التي تسمح بقدر فعلية للقدرات الحديثة للهيكل السياسي المركبة التي يجهز بها كل مجتمع نفسه.. ويمكن تصحيح هذه الفكرة واتمامها بافتراض أنه في كل مستوى من التنمية وفي كل مرحلة من مراحل صنع السياسة العامة وتتفيد أنها فإن كل نظام سياسي يواجه بدلاً برغمه على الاختيار بين تقسيم فعال وتوزيع عادل للتทรيرات السياسية، والفاعلية تؤمن له ظروفًا أفضل لتنفيذ الأهداف التي أقرت وتحقيقها في حين أن الانصاف يسمح له بالعمل على مساعدة المجتمع المدني في إعداد سياساته ويدفعه إلى القيام بتقسيم مختلف المنازع المتأحة بقدر ما يمكن من العدل^٤.
- والمجتمع يمكن فهمه في سياق المجموع الذي يجسد النظام، الذي يعكس في تكوينه مجموعة من المتغيرات المتداخلة والمساندة وظيفياً، ويتوقف استقراره وديمومته على ثلية مطالب المجتمع من خلال المؤسسات القائمة ولالياتها الوظيفية.
- وعند تكرار حالات عدم استجابة الانظمة لمطالبات مجتمعاتها وفشلها في انجاز الاهداف الوطنية وعدم تمكنها من ادراك الشروخ في مصادر شرعيتها واتساع المسافات بينها وبين مجتمعاتها، وافقاً في تجديد أنس تعاقدها مع مجتمعاتها وعزوفها عن الاصلاح السياسي أو تغافلها عن المحاولات للإصلاح، فإن من شأن المجتمعات ولو بعد حين السعي لتشخيص دافعياتها لتغيير نظمها السياسية مستقيدة من امكانية تضافر سيرورين ديناميدين تتبع الأولى من الطبيعة نفسها لكل نظام سياسي، والثانية تأخذ بالمتطلبات السياسية المفترضة للحدثة.

الخاتمة

إن نظاماً سياسياً لا ينبع من البحث فقط عن الاستجابة على المتطلبات المرتبطة ببقائه، ولكن ينبع أن يبين أن له القدرة على سد عدد معين من الحاجات الإنسانية الأساسية التي توصف تحت مفردة (السياسة

ومواجهة التغيير ووضع حلول للازمات والمشاكل.
٣. التنمية السياسية هي قدرة النظام على النمو، ويتوافق ذلك عندما يكون صانعو القرار قادرین على استيعاب المتغيرات، والتکيف مع التحولات الاجتماعية عبر تحديث قدرات النظام لمواجهة الظروف المستجدة باستمرار في الوقت عينه الذي تجد فيه المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني فضاءً يؤمن جواً طبيعياً لنومها وتطورها وتتفاعلها واستثمار طاقتها وتكامل أهدافها وتوزير نقاء جهورها وبيتها الاجتماعية بنيل مقاصدها وبقدرتها على توفير ضمانات للذات التي تمثلها وتغير عنها.

^١ See.Arnold Heidenheimer , Hugh Heclo, and Carolyn . Teich Adams, Comparative Public Policy, 3rd . edition. (New York : St.Martin's Press, 1990). And See also Francis G. Castles, The Comparative History of Public Policy (Cambridge, England : Policy Press, 1989).

والمزيد من التفصيل انظر كذلك: غابريل إيه الموند، جي بنهام بارول الain، السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرية عالمية، ترجمة ششم عبده، مواجهة سمير صار، (عمان، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨) ص من ٢٢٠-١٥٩.
^٢ د. كمال العنوفى، أصول اللقى السياسية المقارنة، ١٤، (الكويت شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧) ص ٢٩١.
^٣ د.غطري عد القوى، دراسة السياسية العامة، ١٦، (الكويت، ذات السلاسل، ١٩٨٩) ص ٤٧.
^٤ المصادر نفسه، ص من ٣٦٠-٣٥.
^٥ Charles Q. Jones, An Introduction to the Study of Public

وعلى هذا فإن ارتقاء فاعلية النظام السياسي وأدائه وقدرته على انتاج وتجربة سياسات رشيدة تقوم على العدل والإنصاف وإنشاء مدرکات الحكم الصالحة تتضمن ثلاثة بعد متراقبة وهي: البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بأجهزة الدولة ومؤسساتها وكفاءتها وفاعليتها، والبعد الاقتصادي-الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى مرونته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتاثيرها في المواطنين، فضلاً عن علاقتها الخارجية مع الفاعلين الدوليين الاقتصادي واجتماعياً.

ان ما يمكن استخلاصه في ضوء ما تقدم يتمثل في ما يأتي:

١. ان تحليل القدرات ودرجة توظيفها يوفر الإمكانية لبناء نظرية في السياسة العامة تربط بين آراء النظام السياسي في إطار بيته الداخليه والخارجيه المتصلة بالخصائص الثقافية والفكريه المتميزة للنظام وبين طبيعة البنيه السياسية للنظام.

٢. تبني عملية قياس السياسة العامة على تحليل القدرات أي دراسة نتائج التفاعلات بين المدخلات والمخرجات في النظام، ولدي رؤية خلل معين في هذه العلاقة يتم البحث في إمكانية تطوير قدراته المحدودة لكي تساهم في تنمية وزيادة قابلية النظام على استيعاب

- ²⁶ المصدر نفسه، ص ٢٢٠.
- ²⁷ جيمس اندرسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.
- ²⁸ See: Peter Gourvitch, Politics in Hard Times, (Ithaca N.Y.: Cornell University Press, 1986).
- ²⁹ د. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، الجزء، (القوة والدولة، (الاستبدادية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ٣١٧.
- ³⁰ د. احمد زايد ، الدولة في العالم الثالث - الرؤية السوسيولوجية، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٤٣-٤٢.
- ³¹ د. ثامر كامل محمد، النظم السياسية والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، (عمان، دار مجذلاني للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص ١٤١.
- ³² د. غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، (بغداد، مديرية، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٣)، ص ٦٥-٦٤.
- ³³ المصدر نفسه، ص ١١١-١١١.
- ³⁴ النظر: بيرتراند باي ، التنمية السياسية، ترجمة د. محمد نوري المهاوي، (طرايس ، تالة للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص من ٥٣-٥٢؛ وكتلك: احمد وهاب، التخلف السياسي وغياب التنمية السياسية: رؤية جديدة لواقع السياسي في العالم الثالث،(الاستبدادية، شركة الهلال للطباعة، ٢٠٠٠)، ص من ١٤٣-١٣٧.
- ³⁵ قارن مع: بيرتراند باي، المصدر السابق، من ١٢٩.
- ³⁶ لمزيد من التفصيل انظر: حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، العدد ٣٠٩ ، (بيروت، م.د.و.ع، ٢٠٠٤)، ص ٤١.
- ³⁷ جيمس اندرسون، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.
- ³⁸ جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة الدكتور عامر الكبيسي، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ١٩٩٩)، ص ١٥.
- ³⁹ د. كمال المغوفي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣-٢٨١.
- ⁴⁰ جيمس اندرسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- ⁴¹ المصدر نفسه، ص ١٧-١٨.
- ⁴² نقلًا عن د. كمال المغوفي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٥.
- ⁴³ انظر بالتفصيل: المصدر نفسه، ص ٢٨٩-٢٨٧.
- ⁴⁴ وكتلك: جيمس اندرسون، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- ⁴⁵ د.غيري عبد القوى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.
- ⁴⁶ غابرييل إيه الموند، جي بنفهم بآريل الابن، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.
- ⁴⁷ انظر بالتفصيل: د. كمال المغوفي، مصدر سبق ذكره، ص من ٢٩٢-٢٩١.
- ⁴⁸ وكتلك: د.غيري عبد القوى، مصدر سبق ذكره، من من ١٣٠-١٣٩.
- ⁴⁹ المصدر نفسه، ص من ١٤٣-٩٧.
- ⁵⁰ غابرييل إيه الموند، جي بنفهم بآريل الابن، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٤.
- ⁵¹ See: Robert A. Dahl, Democracy and Its Critics (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1989). Also see Arend Lijphart, Democracies: Patterns of Majoritarian and Countries (New Haven, Conn.: Yale University Press 1984).
- ⁵² انظر: غابرييل إيه الموند ، جي بنفهم بآريل الابن، مصدر سبق ذكره، ص من ٢١١-٢١١.